تاريخ الاستلام: 2021/05/26 تاريخ القبول: 2021/06/23 تاريخ النشر: 2022/01/02

د. زينـــب لمـــوشي[1]*
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة (الجزائر)
Email : zineb.lemmouchi@yahoo.com
أ. عـزوز مرابط عيـاش[2]
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة (الجزائر)
Email : merazz81@yahoo.fr

الملخص :

كثر الحديث عن مشاركة المرأة في العملية السياسية، ثم بدأ تسليط الضوء على انخراطها في بقية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، فارتأينا من خلال هذه الدراسة الميدانية التي أجريت على ثلاث فئات من المجتمع النسوي (الأستاذات الجامعيات ،المعلمات ، والماكثات في البيت) إلى الكشف عن مدى قابلية المرأة للانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ،والكشف عن العوائق التي تحول دون ذلك ،وقد استخدمنا المنهج الوصفي والاستمارة كأحد أدواته ، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج كان أبرزها أن النساء بمختلف مستوياتهن العلمية والعملية غير مقبلات على الانخراط في هذه المؤسسات ،وذلك لجملة من الأسباب أبرزها عدم ملاءمة المناخ العام ،وعدم إتاحة الفرصة لهن لشغل مناصب سيادية لأن الارتقاء ليس على أسس مهنية أو علمية ،بالإضافة إلى جملة من العوامل البيداغوجية والعائلية والدينية .

الكلمات المفتاحية : المرأة، المجتمع المدني، الأحزاب، النقابات، الجمعيات.

Abstract:

There was a lot of talk about women's participation in the political process, then the spotlight began to shed light on their involvement in the rest of other civil society institutions, so we decided, through this field study that was conducted on three categories of the feminist community (university professors, teachers, and stays at home) to uncover The extent of women's ability to engage in civil society institutions, and the disclosure of the obstacles that prevent this, and we have used the descriptive approach and the questionnaire as one of its tools, and we have concluded a number of results, the most prominent of which is that women of various levels of education and practice are not on the verge of joining these institutions, for a number of The reasons, most notably the inadequacy of the general climate, and the failure to provide them with the opportunity to occupy positions of sovereignty because the rise is not on professional or scientific grounds, in addition to a set of pedagogical, family and religious factors.

Keywords: *women, civil society, parties, unions, associations.*

* المؤلف المرسل

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 15/ العدد 02 –السنة 2021 ص ص 227–250
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

مقدمة

يعد تاريخ البشرية تاريخا حافلا بطابعه الذكوري الاستغلالي القاهر للمرأة، فهناك حقب زمنية كانت المرأة تحلم بتحقيق حلم واحد وهو الحق في الحياة، إذ كانت المرأة تدفن حية في كثير من المجتمعات، سواء الغربية منها كالحضارة الرومانية أو الشرقية كما عرف بذلك عرب الجاهلية، ويرجع هذا لكثير من الاعتبارات سواء الأخلاقية منها إذ ينظر للمرأة على أنها جالبة للعار؛ أو لجوانب اقتصادية حيث ينظر المجتمع للمرأة على أنها عالة عليه لأنها العنصر الغير منتج بين أفراده.

ثم تقدمت المرأة نحو تحقيق حق آخر وهو الصفة الإنسانية، إذ كانت أوربا في العصور الوسطى تنظر إلى المرأة نظرة دونية ، فهناك من أراد أن يصنفها في الخانة الحيوانية، وآخر يعتبرها شيطانا؛ ومع مرور الوقت وفي خضم جملة من الظروف والعوامل وخاصة الثورة الصناعية، وجدت المرأة نفسها جنبا إلى جنب مع الرجل في مختلف الجوانب الحياتية، وفي الوقت الذي كانت المرأة تظن أنها استطاعت التخلص من استغلال الرجل لها، وجدت نفسا أمام نوع جديد من القهر، كالتحرش بها، وعدم مساواتها مع الرجل في الأجر والترقية والحوافز ولو كانت تقوم بنفس الوظائف، من هنا بدأت المرأة تتكتل في شكل جمعيات من أجل الدفاع عن حقوقها.

ومن هذا المنطلق ارتأينا أن تكون دراستنا هذه حول إيمان المرأة الجزائرية بدور هذه الجمعيات التي مع مرور الوقت أخذت أشكالا جديدة كالنقابات والأحزاب السياسية تحت تسمية مؤسسات المجتمع المدني، في كفل حقوقها المهضومة، وبالتالي إقبال المرأة على هذا النوع من المؤسسات والانخراط فيه.

ومن أجل الإلمام بالموضوع قمنا بدراسة متكونة من شقين أحدهما نظري ، وتجسد في محاولة تحديد مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وخصائص هذه المؤسسات والبعد التاريخي

لطبيعة المشاركة النسوية فيها؛ أما الشق الميداني فهو إجابة على جملة تساؤلات من خلال التحقق من مجموعة فرضيات بواسطة أسئلة ضمن استمارة بحثية مخصصة لكل فئة من فئات مجتمع البحث .

الإشكالية

في خضم الزخم الإعلامي واللغط السياسي حول تفعيل مشاركة المرأة ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال سّن جملة من القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها المؤسساتية مثلها مثل الرجل، وكسر حواجز التمييز الجنسي، وإعطاء المرأة جملة من الحوافز التي تدفعها للانخراط وبقوة في هذه المؤسسات التي تدافع من خلالها عن حقوقها، يتبادر إشكال إلى الذهن فحواه لماذا وعلى عكس مختلف المؤسسات الأخرى كالتعليم والتوظيف مثلا تحارب المرأة بكل ما أوتيت من قوة وتجابه كل العقبات من أجل الانخراط ضمن هذه الأسلاك، في حين نجد كل ما سبق ذكره من أجل تشجيعها على الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني.

لحل هذا الإشكال لابد من الإجابة على تساؤل مركزي مفاده:

ما مدى إقبال المرأة على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني؟

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من جملة من التساؤلات الفرعية نذكرها في مايلي:

1. **هل تقبل الأستاذات الجامعيات على التمثيل الحزبي؟**
2. **إلى أي مدى تسعى المعلمات إلى الانخراط النقابي؟**
3. **هل تريد النسوة الماكثات بالبيت الانضمام إلى الجمعيات الخيرية ؟**

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى كشف العلاقة بين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال جملة من النقاط نلخصها في مايلي :

- مدى إقبال المرأة على مؤسسات المجتمع المدني.
- معرفة العوامل المحفزة للمرأة على المشاركة النقابية أو الحزبية أو حتى الجمعوية .
- الإحاطة بالعوامل التي تساعد على عزوف المرأة على التمثيل ضمن مؤسسات المجتمع المدني.
- إيجاد الحلول لبعض العوائق التي تقف دون ممارسة المرأة لحقها في إطار مؤسسات المجتمع المدني.
- وفي الأخير نهدف إلى تقديم إضافة علمية من خلال تناولنا لموضوع المرأة من زاوية جديدة، حيث نسلط الضوء من خلالها على متغير جديد.

نموذج البرهنة على فرضيات الدراسة: هناك علاقة دالة بين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني

شكل رقم (1) : نموذج البرهنة على الفرضية العامة للدراسة.

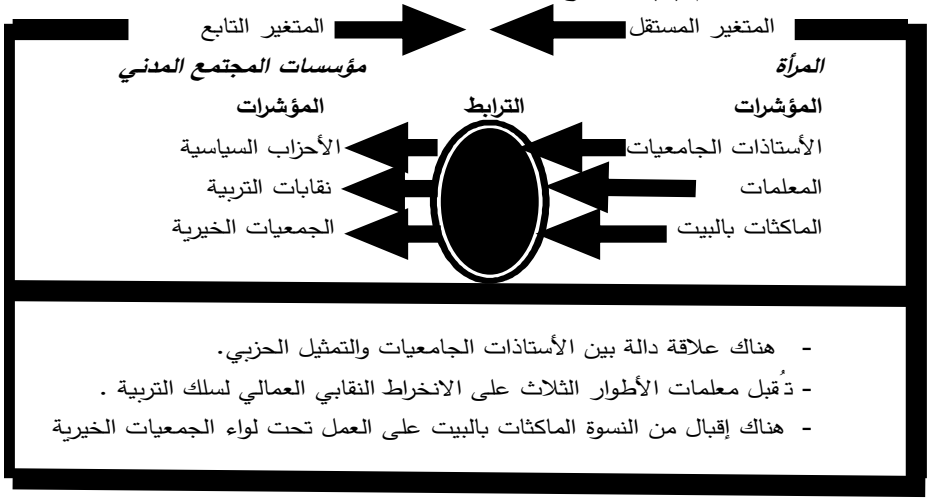

1 – مفهوم مؤسسات المجتمع المدني :

أ – البعد التاريخي لمصطلح المجتمع المدني .

مر مفهوم المجتمع المدني بمراحل تطورية، كانت بدايتها عند مجتمعات شرق أوربا، ثم بدأت تأخذ الكثير من الأشكال خاصة السياسية منها و التي تشير بفصل الدولة عن المجتمع، وبدأت تأخذ الكثير من الأشكال كالدفاع عن حقوق الأقليات أو تأخذ شكل التنظيمات الطلابية، أو جمعيات الدفاع عن البيئة و غيرها من الجمعيات التي تنادي بالمساواة و العدالة و الدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية و السياسية.

وإن الفصل بين الدولة والمجتمع وهما يقومان على أسس نظرية مختلفة (**الدولة أساس نظري) (المجتمع أساس الفضيلة**) التي قامت بعد انتهاء الحروب الدينية في أوربا الإقطاعية ، جعل من المجتمع مصدرا لقيم بديلة لمنطق الدولة وحده ربما كان هذا هو المصدر الأصيل لارتباط مفهوم المجتمع بتداعيات ايجابية وارتباط الدولة بتداعيات سلبية **(النشار واخرون،2008 ،ص50)**.

وفي الحقيقة يعود تاريخ أول إصدار عن المجتمع المدني إلى عام 1767 وكانت من تأليف القسيس الاسكتلندي و الفيلسوف ادم فيرجيسون، وهو مثال عن تاريخ المجتمع المدني ، يتحدث عن المجتمع المدني بصفته اتجاها فكريا مسودا ينبغي أن يتخلل المجتمع و أن يتوغل في جميع جوانبه، و بعد ذلك بنحو ثلاثة أرباع القرن كان اليكسيس دي توكفيل أول من أشار في كتابه الشهير عن الديمقراطية في أمريكا على أهمية التداعيات الحرة لترابط المجتمع و تطور الديمقراطية(**النشار واخرون،2008 ،ص51)**.

ولقد بات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة يقدم إجابة جاهزة عن العديد من المسائل، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية، بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج

الدولة وهو الرد على البيروقراطية و تمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية و هو الرد على دكتاتوريات العالم الثالث (**عزمي بشارة ، 2012 ص 45**).

ب – تعريف مؤسسات المجتمع المدني :

خاض الكثير من العلماء والباحثين في قضية المجتمع المدني ومؤسساته، و كل عّرفه من زاوية مختلفة عن الآخر، ومن هؤلاء نجد وايت white الذي يعتبر المجتمع المدني أنه ميدان الأنشطة التطوعية و الجماعية المتمركزة حول المصطلح و المبادئ و القيم المشتركة، وهو المجال الوسيط بين الدولة و الأسرة الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة و التي تتمتع باستقلال عنها (**حجازي ، 2009 ، ص05**).

والمجتمع المدني بمعنى أدق التنظيم الذاتي الديمقراطي **المجتمعي** المستقل عن الدولة و الخارج عن نطاق السوق، وهذا راجع إلى جملة من التداعيات لعل أبرزها أن مؤسسات المصالح الكلاسيكية (الأحزاب و الاتحادات) باتت تمثل جماعة من العملاء (**بشارة،2008، ص 59**).

المجتمع المدني مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية و شبه الرسمية، وهذه الكيانات تحتوي على تشكليه واسعة ابتداء بالأحزاب السياسية و النقابات وانتهاء بالجمعيات المهنية و الجمعيات الأهلية(**أبو المعاطي علي،2012 ، ص115**).

و في الأخير وعلى الرغم من وجود إجابات مختلفة للمجتمع المدني فإن العناصر الثلاثة: الفرد، المجتمع، السلطة، تشكل منظومة في إطار محاولة التوفيق بين هذه العناصر ... إن المراجعة التحليلية التاريخية للمجتمع المدني تشير إلى أن المجتمع المدني مفهوم مرتبط بسياق محدد، ثقافي، اجتماعي، اقتصادي و سياسي(**قنديل ،2010 ،ص**،10).

2 – مؤسسات المجتمع المدني :

أ– الأحزاب السياسية

يعرف جون بيردو الحزب السياسي: "هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية و يعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع عدد ممكن من المواطنين حولها و السعي إلى الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير عليها"(**بن خليفة، 2010 ، ص115**).

– ويري **فرانسوا بوربيلا** حتمية توفر ثلاث عناصر أساسية لكل حزب سياسي(**الصبحي ، 2000 ، ص99**):

1. مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.
2. وجود جملة من الأفكار لها علاقة بالعمل الحكومي.
3. العمل على الوصول إلى السلطة أو التأثير على عملها.

ولم يعد يقتصر دور الأحزاب السياسية اليوم على المشاركة الانتخابية فقط، وإنما له مهاما أخرى من بينها تجسيد الرقابة على الدولة، المشاركة السياسية، وترقية حقوق الإنسان، كما أنها تسعى إلي تنمية الوعي بالنسبة للرأي العام وحق التعبير.

ب– النقابات العمالية و الاتحادات المهنية:

– **مفهوم النقابات:** تعد النقابات المهنية أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، ولها دور فعال في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال التصدي لمحاولات التشتيت الطائفي و الديني و العرقي وغيرها من محاولات التقسيم التي تهدد الدولة وكيانها السياسي(**بن خليفة ،2010، ص117**).

كما تعرف أنها حركة تضم أفراد الطبقة الشغالة من عمال و إجراء في شكل اتحادات تهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي لصالح العمال وكذا الاجتماعي و الثقافي و السياسي تغييرا يفضي إلى جعل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ملكية جماعية سعيا إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة(**مصطفى ، 2006 ، ص 250**).

وللحركة النقابية جملة أهداف تخصها من السعي في الوحدة، الاستقلالية، الأساليب الديمقراطية، الحرية النقابية.

و للنقابة أو الاتحاد المهني جملة من الأهداف تختلف على اختلاف طبيعة العمل و المكان و الحقوق المهضومة ولكنها تتفق كلها في نقطة رئيسية وهي الدفاع عن حقوق العمال المهنية و الاجتماعية(**الفار ،1985 ، ص85**).

ج – الجمعيات الخيرية:

الجمعيات الخيرية هي جمعيات اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقراطي على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل، حيث يكون الدافع الأول لهذا التنظيم في كونه أداة لعمل مفيد يعود بالنجاح و بأفضل الجزاء(**با محمد ،2018 ، ص262.**).

و تسعي الجمعيات إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها(**با محمد ،2018 ، ص272.**):

- منح الفرصة للقادرين ماديا على تقديم المساعدة للفقراء .
- الحد من الظواهر الاجتماعية الغير مستحبة كالتسول.
- القضاء على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات كالأمية و الجهل و غياب الوعي .
- تشجيع أبناء المجتمع بمختلف أعمارهم على التعاون و الترابط.

3 – خصائص مؤسسات المجتمع المدني :

هناك جملة من الصفات والخصائص التي تميز مؤسسات المجتمع المدني عن بقية المؤسسات المجتمعية الأخرى، لعل أبرزها يتجسد فيما يلي:

- **التكوين التطوعي:** تتكون مؤسسات المجتمع المدني نتيجة إرادة حرة تطوعية فهي ليست بالقهر و إنما بالرغبة.
- **التخصص التنظيمي:** على عكس الدولة التي تهتم بمختلف الأنشطة داخل المجتمع فإن مؤسسات المجتمع المدني لديها أنشطة متخصصة، فإحداها تهتم بالجانب السياسي وأخرى بالجانب الاجتماعي و منها من يهتم بالجانب البيئي.
- **الاهتمام بالجانب القيمي المجتمعي:** أكثر من الجانب السياسي التنظيمي فمؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى الإرضاء الجماهيري أكثر من أخذ البعد الجيوسراتيجي أو التوازنات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية منها.
- **الطابع النقدي المعارض:** في حقيقة الأمر إن الهدف الأساسي لتشكيل التنظيم المجتمعي هو كردة فعل على النظام و ما يحتويه، أي أن المجتمع المدني يسعى إلى الحد من الحرية المطلقة التي كانت تمتلكها الدولة أو السلطة، و التي كانت في غالب الأحيان سياسات لا تعكس رغبة و حاجة المجتمع بالقدر التي تلبي مطالب الطبقة السياسية و فئة محدودة من أفراد المجتمع وهي طبقة المصلحة الخاصة، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتضييق الخناق على هاتين الطبقتين و كبح جموح رغباتها التي كانت في الغالب على أساس تفضيلي لا على المصلحة الجماعية.
- **الجانب العاطفي التضامني:** تهتم مؤسسات المجتمع المدني بالبعد العاطفي للإفراد حيث تأخذ على عاتقها نصرة القضايا التي تأخذ بعد تعاطفي اجتماعي سواء من

خلال الإمكانات الخاصة للمؤسسة أومن خلال المساندة و التعبئة الشعبية ضد هياكل النظام أو الدولة.

- **الولاء للتنظيم أكثر منه للنظام:** ينسجم أفراد المجتمع المدني داخل مؤسسة خاصة بقضايا معينة تجعل منهم يشعرون بالولاء إلى هذه المؤسسة و الانصياع إلى القانون الداخلي أكثر من الانتماء إلى النظام العام، بل على العكس فإن ذلك الولاء المؤسساتي يجعل منهم في صراع و صدام شبه دائم ضد السلطة و مؤسساتها مما يعرض قوادها في غالب الأحيان إلى السجن ومختلف المضايقات و المتابعات القانونية للحد من حماسهم الانتمائي.
- **البعد المعياري لمؤسسات المجتمع المدني:** إذ تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى محاولة إظهار بعدا معياريا لإفراد المجتمع في مجابهة الدولة أي أنها تحاول جاهدة الظهور بالشكل الذي يحلم بها أفراد المجتمع سواء من الجانب القيمي أو في الشكل التنظيمي ، حيث ترتكز هذه المؤسسات على إظهار المساواة والعدالة التمثيلية داخل مؤسساتها ، تمثلية المرأة أو تمثلية الشباب و فئة ذوي الاحتياجات الخاصة و غيرها من فئات المجتمع محدودة التمثيل داخل النظام العام أو التي تعاني التهميش داخل المجتمع ، وهذا يجعل مؤسسات المجتمع المدني تلاقي قبولا اجتماعيا واسعا.
- **خدمة النظام أكثر من خدمت التنظيم:** مع مرور الوقت تبدأ مؤسسات المجتمع المدني تتخلي شيئا فشيئا عن مبادئها ويسعى قوادها إلى تحقيق مصالح خاصة و السقوط في ملذات إغراء النظام و بالتالي تصبح هذه المؤسسات خادمة للسلطة أكثر منها لإفراد المجتمع.

- **تحقيق التوازن داخل المجتمع**: إن الطابع العكسي لمؤسسات المجتمع المدني ضد النظام و مؤسساته يجعل منها بمثابة الموازنة التي تخلق الاستقرار داخل المجتمع، كما أنها تكون بمثابة المتنفس للأفراد حتى لا يكون هناك انفجار يولد الثورات الداخلية و يخلق حالة من لا استقرار و الفوضى تؤدي إلى انهيار النظام و المجتمع معا.

4 – التشريعات القانونية المنظمة لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني:

إن الأسباب التي تجعل المرأة محور الاهتمام من قبل المنظمات الدولية والهيئات المحلية هو الدفاع عن حقوقها في الحرية والعمل والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، فهي تتعلق بكل ما يجري في العالم من تطورات في الأحداث الاجتماعية والسياسية، وبالتالي سوق المرأة نحو تحقيق هدف التنمية الاقتصادية ولما يعيشه العالم من قوة المصنع وقوة الاقتصاد، وتقييم هذا الاقتصاد على أساس من القدرة الذاتية للأمم، وبالتالي تحقيق التنمية السياسية بتكسيرها عن الحواجز والعراقيل التي خلقتها الأزمنة الماضية من تقاليد بالية وتحفيزها وشد القوة الإنتاجية والمادية للفوز في مدارج التقدم والفلاح(**مظهر، د س، ص 126**).

وهذا ما أنعكس جليا من خلال الأطر التشريعية والقانونية الدولية التي أتاحت للمرأة نصوص وقوانين إلزامية، تحفز على مشاركة المرأة في الحياة السياسية جنبا إلى جنب مع الرجل، دون تمييز أو تهميش، ومن بين هذه الأطر التشريعية نذكر ما يلي:

أ- **ميثاق الأمم المتحدة:** الذي نص في مادته 55 "...أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا"(**حسين، 2013**).

ب- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة:** تعتبر الهيئة الأساسية الرئيسية المخصصة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وجاء في دورتها 60 لعام 2015 الأولوية لـ "تمكين النساء وارتباطه بالتنمية المستدامة" وكان موضوع العرض حول "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منها" بناء على الاستنتاجات المتفق عليها في دورة 57 وتطرقت كذلك الدورة إلى فرص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وحددت أهداف جديدة لـ 15 سنة قادمة بما يعرف بأهداف التنمية المستدامة 2030.

ج- **اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة:** في ما يخص بتفعيل دور المرأة في المجال السياسي، جاءت مشاركة المرأة السياسية وتوسيع قدراتها وإمكانياتها في اتخاذ القرارات، تحت مسعى "تمكين المرأة والذي عرفته منظمة "الإسكوا"على أنه هو "العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس، والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل".

د – **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:** نصت هذه الاتفاقية، على تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، وتكفل لها المساواة بينها وبين الرجل في ما يخص: التصويت الإنتخابي، الاستفتاءات العامة، المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات الحكومية أو الغير حكومية، وأيضا الاشتراك في أعمال المنظمات الدولية، وتمثيل حكومتها على المستوى الدولي(المادة 7، 8 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هيئة الأمم المتحدة، أنظر نص المواد من الاتفاقية).

هـ- **المؤتمر** 1995 **العالمي الرابع المعني بشؤون المرأة:** والتي نص في الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين.09.01، تزامنا مع الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، على مجموعة التدابير من أجل تمكين المرأة وضمان حقوقها المشروعة مساواة مع الرجل، والقضاء على جميع أشكال التمييز بينهما، والقضاء على العنف، وإعلان حقها في التنمية، وبذلك تعزيز سبل النهوض بأحوال المرأة في جميع أنحاء العالم'(أنظر نص الوثيقة الختامية المؤتمر بكين 1995.09.01) .

و- **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:** ينص الميثاق على الاعتراف بحقوق المرأة المضمونة لها عبر المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتم التأكيد على حقوقها ودورها الضروري في التنمية في خطط الأمم المتحدة، يحدد التأكيد على المساواة بين الجنسين من خلال المادة 2 التي تنص على القضاء على التمييز ضد المرأة والمادة 3 التي تضمن حق المرأة في الكرامة والاعتراف بحقوقها الإنسانية والقانونية وحمايتها والمادة 4 التي تعطيها الحق في الحياة والسلامة والأمن الشخصي والمادة 5 التي تحظر الدول الأطراف جميع أشكال الممارسة الضارة التي تؤثر على حقوق المرأة، بالإضافة إلى مجموعة من المواد التي تعطي للمرأة حقوق مختلفة اجتماعية فالزواج والجنسية...، أما المادة 9 فهي تعزز حق المرأة في المشاركة في العملية السياسية وصنع القرار(بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا الموزمبيقية مابوتو في 11 يوليو2003) .

الجانب الميداني للدراسة

من أجل الوصول إلي الحقيقة الوضعية عن مدي قابلية المرأة للمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، أجرينا دراسة ميدانية على عينة ممثلة للمجتمع بولاية سكيكدة، وعلى مختلف المستويات العلمية وما يقابلها من القدرة أو الإتاحة في المشاركة بتلك

المؤسسات، كما قمنا بتخصيص استمارة بحثية خاصة لكل مستوي، وارتأينا ربط المستوي العالي (الأستاذات الجامعيات) بالأحزاب السياسية لأنها هي التي تحقق الرغبة و الطموح في مستويات أعلى (البرلمان و المجالس الولائية)، وربطنا المعلمين بالرغبة في التمثيل النقابي العمالي الخاص بالتربية، و في الأخير فئة النسوة الماكثة بالبيت في الجمعيات الخيرية التي لا تشترط في العادة أي مستوي علمي.

و كانت العينة البحثية بالنسبة للأستاذات الجامعيات قصديه، حيث شملت أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية وذلك لاعتبارات مرتبطة بجائحة كورونا، حيث كانت الإجابة على الاستمارة الكترونيا أما بالنسبة للمعلمات فقد اخترنا عشوائيا من كل طور ثلاثون فردا (ثانوي متوسط ابتدائي) وكانت العينة من ثانوية النهضة متقن بودبزة ومتوسطة امجاز دشيش وابتدائية بوزردونة مُحَّد وعلي شارف و العالم يوسف بكركرة ، أما النساء الماكثات في البيت فقد اعتمدنا في التوزيع والجمع على الطلبة الثانية إعلام واتصال بجامعة سكيكدة وشملت العينة أقرباء ومعارف الطلبة.

مناقشة النتائج على ضوء فروضها

من أجل كشف طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستوى العلمي للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني، طرحنا ثلاث فرضيات جزئية ضمن المخطط العام، وكانت الدراسة تهدف إلى الكشف عن مدى صحة هذه الفرضيات في إطار هذه العلاقة، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى:

الفرضية الجزئية الأولى.

سعت هذه الفرضية إلى الكشف عن العلاقة بين المستوى العالي الذي تمثله الأستاذات الجامعيات و الرغبة في التمثيل الحزبي، و من خلال جملة من المؤشرات التي انطوت تحت هذه الفرضية، وذلك بواسطة تعميم الشواهد الإحصائية الواردة في الجداول، والتي

كانت مقابلة للأسئلة الواردة في الاستمارة خلصنا إلى جملة من النتائج نحاول تلخيصها في مايلي :

المؤشر الأول: (الانخراط الحزبي لأسباب عائلية)

من خلال تكميم البيانات الإحصائية الناتجة عن استجواب المبحوثين تبين أن % 60 من المبحوثين لم يناقشوا مع عائلاتهم أبدا موضوع الانخراط الحزبي بينما أقّر 30 % من المبحوثين أن العائلة ترفض انخراطهم الحزبي و يأتي الأب و الأخ الأكثر رفضا من الزوج، هذا الأخير الذي لم يمثل الرفض إلا 10 % من مجموع المبحوثين الرافضين لانخراط زوجاتهم في الأحزاب السياسية، في حين عبر 10% من المبحوثين عن عدم معارضة عائلاتهم للانخراط في أحزاب سياسية.

المؤشر الثاني: أسباب سياسية

تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجداول ذات الصلة بالمؤشر السياسي أن 90% من المبحوثين غير راضين عن التمثيل الحزبي للمرأة كما أقر أكثر من 75% من المبحوثين أن المرأة لا يمكنها أن تشغل المناصب السيادية داخل الهياكل الحزبية و أن أدوارها ثانوية وإعلامية أكثر من مشاركة فعالة وذات دور بناء في القرارات و الخطط الإستراتيجية العامة للحزب، كما أقر ما يعادل 83% من المبحوثين أن الوضع السياسي الراهن غير محفز لانخراط المرأة في العمل السياسي وقد أقر هؤلاء أن السبب يرجع إلى مايلي:

- أكّد 58% من المستوجبين عدم الاقتناع التام بوجود عمل سياسي قائم على البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، وهو ما يجعل الكفاءات العلمية داخل الأحزاب السياسية غير قادرة على المبادرة و الإبداع.

- فيما أقر 22% من المبحوثين أن دور المرأة الثانوي والذي هو إعلامي (أي من أجل التصوير أن الحزب يؤمن بالمرأة كشريك في الحياة السياسية و أن الحزب يؤمن بالمساواة) فقط عامل يقيد الانخراط الحزبي للمرأة.
- في حين أشار 20 % من المبحوثين أن الأشخاص المسيطرين على الأحزاب السياسية من رؤساء وأمناء عامين وأعضاء ذو نفوذ وتأثير في الحزب، عامل يعيق الانخراط الحزبي لأن العامل الأساسي للترقية داخل الحزب ليس الشهادة العلمية أو الكفاءة المهنية بقدر ما هو المال الفاسد خاصة، إضافة إلى الموالاة و المحاباة.
- أما القلة المتبقية من المبحوثات 17 % التي أقرت بأن الوضع الراهن محفز للعمل الحزبي بالنسبة للمرأة، فقد أرجعه الغالبية العظمى منهم بنسبة 98 % إلى قرار المناصفة في القوائم الحزبية الذي أقره النظام الجديد للانتخابات.

المؤشر الثالث: (العامل الديني)

من خلال تكميمنا للبيانات الإحصائية الواردة في الجدول المتعلق بالمؤشر ذو الدلالة العلاقة بين العامل الديني و مشاركة المرأة السياسية، تبين أن الغالبية الكبرى بنسبة 97% من المبحوثات لا ترى أن هناك أحكاما لا تسمح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية، كما تبين أن 77 % من المبحوثين لا يمانعن في وضع صورهم في الأماكن العمومية في حال ترشحهم لإحدى المجالس الانتخابية.

الفرضية الجزئية الثانية :

تمثلت الفرضية الجزئية الثانية في محاولة الكشف مدي إقبال المعلمات في الأطوار الثلاثة على الانخراط النقابي لعمال التربية و قد كانت النتائج وفق جملة من المؤشرات:

1) **المؤشر العائلي** : أقر ما نسبة 57% من المبحوثين بأن الوضع العائلي لا يلعب دورا هاما كعائق في الانخراط النقابي سواء الزوج أو الأولاد، بينما أقر البقية بما نسبة

43% أن الحاجة إلى البقاء مع العائلة بعد العمل أولى من العمل النقابي، وأن ضيق الوقت يجعل من المعلمات يبحثن عن البقاء بعد الدوام مع العائلة كأولوية قصوى.

2) **المؤشر البيداغوجي:** أقر الغالبية الساحقة من المبحوثين بما نسبته 93% بأن الحجم الساعي الأسبوعي، بالإضافة إلى المتابعة البيداغوجية للأعمال المنزلية لا يساعد على العمل النقابي، كما أن كثافة البرنامج وكثرة الدروس مما يجعل المعلمين ملتزمين بالتحضير أو التقديم، يعد عاملا غير مشجع على العمل النقابي، لأن المعلم يبحث عن الراحة وليس عن ما يشتغل به باله أكثر ، وأن المعلمات يبحثن عن وقت للراحة أكثر من أن يشغلن أنفسهن بقضايا نقابية.

3) **المؤشر النقابي:** الوسط النقابي.

من خلال تحليلنا للنتائج الواردة في الجداول المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الانخراط النقابي و الوسط النقابي تبين أن 68 % من المبحوثين يرون بأن الوسط النقابي غير مشجع على الانخراط وذلك يرجع إلى مايلي:

- أقر 59% من المبحوثين على أن القائمين على النقابات العمالية تولي اهتماما للمصالح الفردية أكثر منه من المصلحة الجماعية، خاصة في جانب الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها أعضاء النقابة و الموالين إليهم دون سواهم من أفراد السلك التربوي.
- 21 % من المبحوثين يري بأن العمل النقابي ليس من اختصاص النساء بالقدر الذي هو من اختصاص الرجال لأنه يتطلب الكثير من التحركات و الكثير من العلاقات الاجتماعية مع الجنسين وهذا ما يعد بمثابة عامل طرد وليس محفز أو عامل جذب للانتماء النقابي بالنسبة للمرأة.

- فيما أقر 12 % من المبحوثين بأن العمل النقابي للمرأة يعطي صورة سيئة عنها وينقص من قيمتها داخل الوسط التربوي.
- أما البقية و التي تمثل ما نسبة 08% من المبحوثات صرحن بأن الانخراط النقابي للمرأة لا يمثل إلا صورة تسويقية تحاول من خلالها النقابات إثبات المزاوجة بين الجنسين و محاولة تحسين صورة المجتمع الذكوري المسيطر داخل المجتمع.
- أما ما بنسبة 32 % من المبحوثات أقررن بأن العمل النقابي مشجع جدا على العمل خاصة في ظل الظروف الكارثية التي يعيشاها المعلمون وهذا ما يجعل الانخراط النقابي حتمية على المرأة من أجل الدفاع على حقوقها ويرجع ذلك إلى مايلي:
- 55 % من المبحوثات ترين بأن النسبة الكبيرة من النساء داخل السلك التربوي يحتم عليهن تمثيل أنفسهن بأنفسهن و التعبير عن مشاكلهن لوحدهن دون الاعتماد على جنس الرجال.
- 34% من المبحوثات صرحن بأن هناك مطالب خاصة بالنساء يجب أن تكون هناك نسوة نقابيات يعبرن عن هذه الخصوصية ويدافعن عنها.
- 11% من المبحوثات أكدن بأن العمل النقابي جزء من العمل البيداغوجي لأنه لا يمكن أن يكون هناك عمل جيد دون ظروف جيدة وهذه الظروف لا تعطى بل تؤخذ وهو ما يحتم العمل النقابي ، خاصة و أن المرأة جزء من هذا السلك التربوي ولابد أن يكون هناك من يعبر عن انشغالاتها، و أن يكون هناك مبدأ الحصص بين الجنسين في التمثيل النقابي.

الفرضية الجزئية الثالثة: للنسوة الماكثات في البيت رغبة في المشاركة في الجمعيات الخيرية.

من خلال ما ورد في الجداول المتعلقة بالمتغيرين النسوة الماكثات في البيت و الجمعيات الخيرية اتضح لنا جملة من النتائج، ولكن على حسب جملة من المؤشرات حيث تكون الدراسة أكثر دقة و أكثر إلماما بالموضوع .

المؤشر الأول : الانخراط الجمعوي

تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجداول ذات الصلة بهذا المؤشر أن النسوة الماكثات في البيت مهتمات بالانخراط في الجمعيات الخيرية، إذ عبر93% من المبحوثات على أنهن غير منضويات تحت لواء أي جمعية خيرية، كما عبر 87% من هن على عدم رغبتهم في الانضمام إلى أي جمعية، ومن المفارقات أنه ما نسبة 98% من المبحوثات يقرن بأنه يجب على النسوة الانخراط في هذه الجمعيات، لأنها تقوم بدور إيجابي في المجتمع.

المؤشر الثاني: المشاركة الخيرية

من خلال تكميم الإحصاءات الواردة في الجداول المتعلقة بهذا المؤشر اتضح أنه:

68% من المبحوثات يقرن بأنهن قدمن مساعدات مالية و غيرها إلى الجمعيات الخيرية، اتضح أن النسبة الأعلى للمشاركة الخيرية كانت كتبرعات لفائدة مؤسسة المسجد، و النسبة الموالية كانت بما يعرف بسلة المعوزين التي توضع في المحلات التجارية و التي يتبرع بها بالمواد الغذائية حيث أقرن أنهن يتبرعن أثناء عملية التبضع.

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة الميدانية التي أجريناها على عينة من المبحوثات حول علاقة المرأة بمؤسسات المجتمع المدني إلى جملة من النتائج، نحاول أن نبرزها في شكل نقاط :

1. سيطرة المجتمع الذكوري يعيق عملية المشاركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني، إذ لا يزال الرجل متحكما في المرأة على الرغم من بلوغها مستوى علمي أو عملي عالي.
2. نظرة المجتمع الذكوري للمرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني نظرة حتقارية، لذلك فهي في الغالب ليس لها إلا أداورا ثانوية، كما أن صورتها ليس سوى صورة تسويقية.
3. الرقي الجمعوي ليس على أساس الكفاءة بالقدر الذي هو على أساس المحاباة و المال الفاسد، و غيرها من العلاقات الاجتماعية البعيدة كل البعد عن التدرج النضالي أو الشهادة العلمية أو الكفاءة المهنية.
4. لا يمثل الانخراط الجمعوي أولوية بالنسبة للنساء لأن الوضع السياسي و الاجتماعي لا يساعد تماما على ذلك، فبالإضافة إلى كل ما سبق من عوامل الطرد للمرأة من مؤسسات المجتمع المدني، نجد قلة الحوافز المادية و المعنوية التي تجعل من المرأة أقل إقبالا على المشاركة في هذه المؤسسات.
5. ضيق الوقت وكثرة الانشغال العائلي و الالتزام المهني وكثرة الاحتكاك مع الرجال يمثل عائقا أمام النساء في الانخراط المؤسساتي الجمعوي، بل جعل منهن ينظرن إلى أن هذا الاختصاص حكرا على الرجال فقط دون النساء، و أن المجتمع ينظر للمرأة النقابية أو السياسية نظرة سيئة تحط من قيمتها الأخلاقية.
6. إيمان النساء بحتمية مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، لأنها المنصة الوحيدة التي يمكنها من خلالها المطالبة بحقوقها، كما أنها تسمح لها بالمشاركة الإيجابية في المجتمع سواء حزبيا أو نقابيا أو حتى جمعويا خيريا، لكن تنقصهن روح المبادرة و الجرأة وكل منهن تنتظر الأخرى لتمثلها و تدافع عن حقوقها.

7. رغبة المرأة في المشاركة في العمل الجمعوي ولكن ليس بصورة مباشرة، بل من وراء الستار، وهذا ما يجعلها أكثر إقبالا على العمل الخيري دون الانخراط في إحدى هذه المؤسسات التي تقوم بذلك العمل، بل الأكثر من هذا أنهن غير مباليات نهائيا بالانضمام إليها أو المشاركة المباشرة في هذه الأعمال، مع إيمانهن بحتمية انخراط المرأة من أجل سير هذه الإعمال.

خاتمة

في الأخير يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن سيطرة الفكر الشرقي على المرأة يجعل منها بعيدة كل البعد عن التمثيل الحقيقي لها داخل مؤسسات المجتمع المدني، كما أنه ليس هناك أمل في الأفق أو على الأقل في العاجل القريب لأن الوضع السياسي و الاجتماعي غير محفز إلى درجة كبيرة لمشاركة المرأة في هذه المؤسسات، و هذا راجع إلى جملة من الأسباب التي تحدثنا عليها سابقا، ولكي نتجاوز هذه المرحلة نفضل أن نقدم بعض التوصيات، وهي بمثابة حل لمشكلة رفض المرأة الجزائرية بمختلف مستوياتها العلمية و العملية الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني:

- ✓ جعل المرأة عضو فعال و ليس مجرد صورة يتباهى بها الحزب أو النقابة أو الجمعية كآلية تسويقية.
- ✓ وضع قوانين داخلية تجعل التدرج أو الرقي على أساس واضح و معقول و إلغاء أدوات التهميش و الإقصاء.
- ✓ جعل للمرأة نصيب ليس في الهياكل الصغرى للحزب أو النقابة أو الجمعية، بل في الهياكل الكبرى و المناصب العليا حتى يكون بمثابة حافز للمرأة للمشاركة في تلك المؤسسات.
- ✓ احتساب العمل النقابي أو الحزبي أو الجمعوي كساعات عمل للمرأة حتى تستطيع التوفيق بين العمل المنزلي و العمل داخل إطار هذه المؤسسات، وبالتالي يكون لديها متسع من الوقت يحفزها على المشاركة و الانضمام إلى أحدى مؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ سن قوانين تحمي المرأة المنخرطة في الأحزاب أو النقابات من العنف اللفظي أو جملة الممارسات داخل هذه المؤسسات، كالاحتقار و التحرش الجنسي وغيرها من

الممارسات اللاأخلاقية التي تجعل من المجتمع ينظر إلى هذه المرأة نظرة سلبية أو غير أخلاقية.

- ✓ جعل المرأة تنخرط في مؤسسات المجتمع المدني من الطفولة كالعمل الكشفي (الكشافة الإسلامية) أو العمل النقابي (الطلابي)، حتى يجعل منها أكثر تمرس، وبالتالي تقبل على مواصلة هذا العمل في مراحلها العمرية المختلفة.

قائمة المراجع

أ – الكتب.

1- الصبحي : مستقبل المجتمع العربي ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

2- مظهر، المرأة في عصر الديمقراطية، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، د س.

3- قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مكتبة الاسرة ، مصر 2010.

4- النشار واخرون : المجتمع المدني والعدالة ، مكتبة الاسرة ، مصر 2008 .

5- بن خليفة : مدخل الى علم السياسة ، دار قرطبة ، الجزائر 2010 .

6- بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية ، المركز العربي للابحاث ،قطر 2012 .

7- الفار : علم الاجتماع الصناعي ، دار المعارف ،القاهرة 1985 .

8- مصطفى : مجتمع العمل ، مركز دلراسات الوحدة العربية ، بيروت 2006 .

9- أبو المعاطي علي : الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، مصر 2012 .

10- حجازي : المجتمع المدني ومعالجة التحديات ، مركز البحوث للنشر ، القاهرة 2009 .

ب – المجلات والدوريات .

11- مصباح الشيباني، المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا، الندوة المغاربية حول "آفاق الديمقراطية التشاركية في دول الحراك الديمقراطية؛ أي دور للمرأة؟"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إبن زهر، المغرب، يومي 31 أكتوبر، 1 نوفمبر 2014، المجلة العربية للعلوم السياسية.

12- رحمة با محمد :الجمعيات الخيرية وسبل تطويرها ، مجلة الاجتهاد ، العدد4 ،تمنراست الجزائر ،2018.